البند والموضوع	الوثيقة
15- إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال تعزيز النظم الصحية والنهج المتعددة القطاعات	م ت 152/21

شكراً معالي الرئيس ..

يأتي موقف السلطنة حول إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال تعزيز النظم الصحية والنهج المتعددة القطاعات حيث تتبع وزارة الصحة نظام التبليغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال والإهمال التي تصل للمؤسسات الصحية وذلك باستخدام استمارة إبلاغ مخصصة منذ 2009م، ووجود سجل بيانات خاص بالحالات المرصودة. وقد تم مؤخراً إدراج استمارة الإبلاغ الإلكترونية في نظام الشفاء، مما أسهم في تحسين معدل الإبلاغ ضمن مؤسسات الرعاية الصحية، وزيادة وعي العاملين الصحيين في هذا المجال. كما تم ربط الإبلاغ الإلكتروني بنظام ترصد والذي يتيح الاطلاع على البيانات ومتابعة الحالات المرصودة بشكل دوري واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وطبقا للمادة (63) من قانون الطفل (22/2014)، يعد الإبلاغ عن الحالات المشتبهة التي تصل للمؤسسات الصحية إلزامي ومن مسؤولية الطبيب المعالج ولذلك وجب التأكيد على إلزامية الإبلاغ والتنبيه للحالات المشتبهة، تجنباً لأي عواقب وخيمة على صحة الطفل وحياته، وزيادة وعي الطاقم الطبي في هذا المجال.

كما تم تشكيل (فريق عمل معني بمتابعة حالات الأطفال المعنفين) في جميع المستشفيات المرجعية بالمحافظات، ومناقشة الحالات المبلغ عنها ووضع خطط العلاجية والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقديم الحماية والتأهيل إن لزم الأمر،

ومن أجل رفع كفاءة العاملين الصحيين قامت وزارة الصحة بتطبيق دليل العمل للعاملين الصحيين في التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال في جميع المؤسسات الصحية، (Clinical Guidelines on Child abuse and neglect، ML-110) وخوارزميات التعامل مع الحالات. حيث صنفت حالات الإساءة إلى حالات طارئة والتي توجب التواصل مع لجان حماية الطفل من خلال مندوب الحماية أو خط حماية الطفل (1100) بشكل طارئ لاتخاذ الإجراءات اللازمة بعد تقديم الرعاية الطبية اللازمة، حالات غير طارئة يتم التعامل معها من خلال الطاقم الطبي والتبليغ عنها من خلال استمارة التبليغ.

كما يتم عقد عدد من الورش التدريبية والمحاضرات بشكل مستمر في التعامل مع حالات إساءة معاملة الأطفال في المحافظات بواسطة المدربين الوطنيين، حيث تستعرض ورش العمل العديد من المحاور المعنية بالتعرف على حالات الإساءة وعلاماتها وأنواعها وآليات التعامل معها والتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الخدمات الداعمة والحماية إن لزم الأمر.

كما أقيمت العديد من الجلسات العلمية التي تناقش مخاطر الإساءة للأطفال، بهدف توعية وإرشاد أفراد المجتمع، وتدريب الكوادر المعنية بمشاركة خبراء من السلطنة وخارجها.

أما فيما يخص التعامل مع حالات الاعتداء الجنسي للأطفال والتي تصل للمؤسسات الصحية حسب البروتوكول المعتمد، حيث يتم تقديم الرعاية الصحية اللازمة ومن ثم الإبلاغ عنها للجان حماية الطفل بناء على ما نص عليه قانون الطفل. ولتعزيز قدرات العاملين الصحيين في هذا المجال تم عقد دورات تدريبية عن أساسيات الطب الشرعي بهدف تدريب وتأهيل نخبة من العاملين الصحيين في مجال التعامل مع حالات الاعتداء الجنسي للأطفال. كما شارك ممثلون من الطواقم الطبية في البرنامج التدريبي حول إجراء المقابلات الجنائية، بتنظيم من اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة عام 2021 و2022م، والذي يهدف إلى رفع كفاءة المهنيين حول بروتوكول مقابلة الطفل متضمنة مقابلات الأطفال الجنائية والمنهج الشامل لاكتشاف جميع أنواع الإساءة.

كما يتم إعادة تأهيل الأطفال الضحايا نفسيا وجسديا وضمان استفادتهم من الخدمات الصحية بما فيها خدمات الصحة العقلية.

وتقوم وزارة الصحة بدور محوري مع الشركاء من كافة القطاعات من خلال:

- عضوية لجان حماية الطفل، حيث يمثل وزارة الصحة طبيب مختص في عضوية اللجان بالمحافظات، والتي لها الدور المهم في تلقي البلاغات وضمان توفير الرعاية والحماية للأطفال.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الإساءة ضد الأطفال والحد منها في سلطنة عمان، من خلال تعزيز نظام الإبلاغ واستمرار برامج التدريب للعاملين الصحيين، والتنسيق والمتابعة المستمرة مع لجان حماية الطفل بغرض إيجاد آليات لضمان حماية الأطفال.
- تنفيذ استراتيجية التواصل من أجل تغيير السلوك، حيث تشارك الصحة بالعديد من برامج التوعية والتثقيف بهدف توحيد الجهود الموجهة لفئات مختلفة مثل الآباء والمدرسين للتعامل مع هذه الحالات. وستطلق قريبا حملة "أطفالنا أمانة"، والتي تركز على توعية المجتمع بأساليب التربية الوالدية الإيجابية.
- عقد ورش عمل للأطفال والآباء لإحياء اليوم العالمي للطفل لنشر الوعي حول حقوق الطفل بصورة منتظمة سنويا بالتعاون مع الشركاء.

شكراً معالي الرئيس،

المتحدث: سلطنة عُمان